

الثورة التجارية وأثرها في نشأة الرأسمالية الأوروبية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر (إنجلترا أنموذجاً)

خالد العلي

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة اللاذقية، الرقة، سوريا

khaledalali19822@gmail.com

الملخص

يقدم هذا البحث تحليلاً متكاملاً للعلاقة الجدلية بين الثورة التجارية التي شهدتها أوروبا منذ القرن الحادي عشر وحتى القرن السادس عشر وازدهرت بشكل كبير خلال القرنين الخامس عشر والثامن عشر، ونشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي شكل منعطفاً حاسماً في تاريخ الاقتصاد العالمي، فقد مثلت الثورة التجارية الحاضنة التاريخية التي نشأت فيها بذور الرأسمالية، من خلال تحول جذري من الاقتصاد المحلي المقيد بقوانين الإقطاع إلى اقتصاد عالمي النزعة يقوم على تراكم رأس المال ويستند إلى منطق السوق والمخاطرة، وقد تجلت مظاهر هذه الثورة في الاكتشافات الجغرافية الكبرى التي أعادت رسم الخريطة الاقتصادية العالمية وتحويل مركز الثقل الاقتصادي من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، مما أفسح المجال لصعود قوى أوروبية جديدة مثل البرتغال وإسبانيا ثم هولندا وإنجلترا، وصحب هذا التوسع الجغرافي تطورات مؤسسية ومالية بالغة الأهمية، تمثلت في ظهور الشركات المساهمة ونظام المسؤولية المحدودة الذي مكن من تجميع رؤوس الأموال وتوزيع المخاطر في المشاريع التجارية عابرة القارات، كما أسهم تطور النظام المصرفي وأدوات الائتمان في توفير السيولة اللازمة لتمويل الرحلات التجارية الطويلة، وأدى تفاعل تلك العوامل مجتمعة إلى إعادة هيكلة عميقة لعلاقات الإنتاج، وبروز طبقة جديدة من التجار والرأسماليين، وتشكل نظام اقتصادي عالمي مترابط لكنه غير متكافئ، مهدداً الطريق للثورة الصناعية وتحول الرأسمالية من طورها التجاري إلى طورها الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الثورة التجارية، الرأسمالية الأوروبية، التراكم الرأسمالي، الشركات المساهمة، النظام الاقتصادي العالمي.

ورد للنشر بتاريخ: 2026 / 1 / 20

قبل للنشر بتاريخ: 2026 / 5 / 7

The Commercial Revolution and Its Impact on the Rise of European Capitalism from the Fifteenth to the Eighteenth Century (England as a Case Study)

Khaled Al-Ali

PhD in Modern and Contemporary History, Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Latakia University, Raqqa, Syria

Abstract

This research presents a comprehensive analysis of the dialectical relationship between the Commercial Revolution witnessed in Europe from the eleventh to the sixteenth century, which flourished significantly during the fifteenth and eighteenth centuries, and the emergence of the capitalist economic system that constituted a decisive turning point in the history of the global economy. The Commercial Revolution represented the historical incubator in which the seeds of capitalism grew, through a radical transformation from a local economy restricted by feudal laws to a global-oriented economy based on capital accumulation and relying on the logic of market and risk. The manifestations of this revolution were evident in the great geographical discoveries that redrew the global economic map and shifted the economic center of gravity from the Mediterranean Sea to the Atlantic Ocean, which paved the way for the rise of new European powers such as Portugal, Spain, then the Netherlands and England. This geographical expansion was accompanied by extremely important institutional and financial developments, represented by the emergence of joint-stock companies and the limited liability system, which enabled the pooling of capital and the distribution of risks in transcontinental commercial projects. The development of the banking system and credit instruments also contributed to providing the necessary liquidity to finance long trade voyages. The interaction of these factors together led to a profound restructuring of production relations, the emergence of a new class of merchants and capitalists, and the formation of an interconnected but unequal global economic system, paving the way for the Industrial Revolution and the transformation of capitalism from its commercial phase to its industrial phase.

Keywords: Commercial Revolution, European capitalism, capital accumulation, corporations, global economic system.

Received: 20/01/2026

Accepted: 7/05/2026



© 2026 Author(s). This article is published under the Open Access License CC BY-NC-SA 4.0

المقدمة:

تشكل العلاقة الجدلية بين التحولات الاقتصادية الكبرى والتحولات الفكرية والاجتماعية أحد المداخل الأساسية لفهم تشكل العالم الحديث، تُعرّف الثورة التجارية بأنها ذلك التحول الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي شهدته أوروبا خلال الفترة الممتدة من القرن الحادي عشر حتى القرن السادس عشر وازدهرت بشكل كبير خلال القرنين الخامس عشر والثامن عشر، وتميز بتوسع هائل في حجم ونطاق التجارة العالمية، وظهور أنظمة اقتصادية ومالية جديدة، وتطور أدوات الائتمان والمؤسسات المصرفية، مما أدى إلى تراكم غير مسبوق لرأس المال وانتقال مركز الثقل الاقتصادي من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى شواطئ المحيط الأطلسي، مهياً بذلك البنية التحتية المادية والمؤسسية لقيام النظام الرأسمالي ويأتي في صميم هذه العلاقة ذلك الارتباط العضوي بين الثورة التجارية التي شهدتها أوروبا، وبين بزوغ النظام الاقتصادي الذي سيُعرف لاحقاً بالرأسمالية، إذ لا يمكن فهم التشكل التدريجي للمشهد الاقتصادي الأوروبي بمعزل عن تلك الحركة الدوئية التي انتقلت بها القارة من اقتصاد محلي مقيد بقوانين الإقطاع وتقليدية الإنتاج، إلى اقتصاد عالمي النزعة، توسعي الآفاق، يقوم على تراكم رأس المال ويستند إلى منطق السوق والمخاطرة، لقد مثلت الثورة التجارية الحاضنة التاريخية والبنية التحتية المادية التي تطورت في ظلها بذور الرأسمالية، فكانت بمثابة العملية الطويلة والمعقدة التي أعادت خلالها أوروبا صياغة علاقتها بالاقتصاد الدولي، وبمفاهيم الثروة والربح، وارتكزت تلك الثورة على سلسلة مترابطة من التطورات، فلم تكن مجرد توسع كمي في نطاق التجارة، بل كانت تحولاً نوعياً في هيكلها وطبيعتها، فاكشف طرق بحرية جديدة، مثل طريق رأس الرجاء الصالح والعبور إلى العالم الجديد، لم يقتصر على جلب التوابل والفضة إلى موانئ أوروبا بل فتح أبواباً على عالم من الموارد الهائلة والأسواق غير المحدودة، مما أدى إلى ولادة أولى ملامح الاقتصاد العالمي المتكامل. وقد صاحب ذلك التوسع الجغرافي تطورات مؤسسية حاسمة، إذ برزت أشكال جديدة للتنظيم التجاري مثل الشركات المساهمة التي مكنت من تجميع رؤوس الأموال وتوزيع المخاطر في المشاريع الكبرى، كما تطورت أدوات الائتمان والمصارف، مما وفر السيولة اللازمة لتمويل رحلات تجارية طويلة ومكلفة، وذلك التحول في البنية المالية والمؤسسية كان لا يقل أهمية عن التحول في الجغرافيا، إذ مهد الطريق لانتقال مركز الثقل الاقتصادي من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، حيث قوى صاعدة مثل إنجلترا وهولندا، التي طورت بدورها أطراً قانونية وسياسات اقتصادية أكثر ملاءمة لروح المبادرة الفردية وتراكم الثروة النقدية. وهكذا، فإن دراسة أثر الثورة التجارية في نشأة الرأسمالية الأوروبية لا تنفصل عن تحليل هذا التفاعل المعقد بين الاكتشافات الجغرافية، والتطورات التكنولوجية في الملاحة والصناعة، والتحولات في البنى الفكرية والقانونية، لذلك، فإن هذا البحث يحاول تتبع خيوط تلك العلاقة السببية المعقدة، ليس بوصفها قصة خطية للتقدم، بل كعملية تاريخية مليئة بالتناقضات والتدخلات، ساهمت في تفكيك نظام اقتصادي قديم وتمهيد الطريق لولادة نظام جديد، سيترك بدوره بصماته العميقة على مسار العالم بأسره، وتتبع أهمية البحث من

كونه يتناول مرحلة حاسمة في التشكيل التاريخي للاقتصاد العالمي، إذ يمثل التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي منعطفاً مفصلياً لا يزال يؤثر على البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حتى يومنا هذا، كما يساهم فهم تلك الجذور التاريخية في إدراك طبيعة الرأسمالية وتطوراتها اللاحقة، مما يقدم رؤية تحليلية معمقة للقوى التي شكلت العالم الحديث، كما يهدف البحث إلى تحليل الدور التأسيسي الذي أدته الثورة التجارية في تمهيد الطريق لظهور الرأسمالية الأوروبية، مع التركيز على رصد وتحليل الآليات الاقتصادية والمؤسسية والفكرية التي عملت كجسر بين هذين التحولين التاريخيين الكبيرين، وتتمثل المشكلة الأساسية في الحاجة إلى تفسير العلاقة السببية والتداخل الزمني بين ظاهرتي الثورة التجارية وظهور الرأسمالية، وذلك في إطار تحليلي يربط بين التحولات المادية والتطورات الفكرية والمؤسسية، متجاوزاً القراءات التبسيطية التي قد تركز على جانب واحد على حساب الآخر، وتنطلق الدراسة من الإجابة على التساؤل التالي: كيف أسهمت الثورة التجارية في أوروبا بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر في تهيئة الظروف الملائمة لنشوء وتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية: ما هي المكونات والسمات الرئيسية التي شكلت الثورة التجارية في أوروبا؟ كيف ساهمت الاكتشافات الجغرافية والتوسع في التجارة العالمية في تكوين رأس المال الأولي اللازم للرأسمالية؟ ما هي التحولات المؤسسية والقانونية التي أفرزتها الثورة التجارية والتي شكلت نواة الهيكل التنظيمي للرأسمالية؟ كيف تفاعلت العوامل الفكرية والاجتماعية مع التحولات الاقتصادية لخلق بيئة حاضنة للرأسمالية؟

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يتتبع الظاهرة موضوع الدراسة عبر تطورها الزمني، ويحلل العلاقات بين عناصرها المختلفة، كما يستفيد البحث من المنهج الوصفي في رصد وتحليل خصائص كل من الثورة التجارية والنظام الرأسمالي الناشئ، وسيتم توظيف هذه المناهج في إطار تحليلي شامل يربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، مع الاعتماد على مصادر تاريخية ومراجع أكاديمية رصينة لتحقيق النتائج المرجوة.

المبحث الأول: الأسس الهيكلية للثورة التجارية

يمثل التوسع في دراسة الأسس الهيكلية للثورة التجارية مدخلاً أساسياً لفهم تعقيدات التحول من الاقتصاد المحلي المغلق إلى شبكات التبادل العالمي الممتدة، إذ تشكلت خلال القرون من الخامس عشر إلى الثامن عشر مجموعة من التحولات المتشابكة التي أعادت صياغة البنى الاقتصادية الأوروبية من جذورها، لم تكن تلك الثورة مجرد توسع كمي في نطاق التجارة، بل كانت تحولاً نوعياً في طبيعتها وهيكلها التنظيمية، إذ ارتبطت ارتباطاً عضوياً بالتحولات التكنولوجية في مجال الملاحة والصناعة (الشمري، 2020: 230-246)، والتطورات المؤسسية التي أعادت رسم خريطة القوى الاقتصادية في القارة الأوروبية، وقد تجلت تلك التحولات أولاً في حقل الاكتشافات الجغرافية التي فتحت آفاقاً غير مسبوقة أمام التبادل التجاري، حيث مثلت

رحلة فاسكو دي غاما¹ عام 1497 حول رأس الرجاء الصالح نقطة تحول حاسمة في تاريخ التجارة العالمية (الجندي، 2025، 105)، إذ لم تكن مجرد إنجاز ملاحى استثنائي، بل كانت تحويلاً استراتيجياً لمسار تجارة التوابل التي كانت تدر أرباحاً خيالية، إذ انتقل المحور التجاري من الطرق البرية التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية، إلى الطرق البحرية التي أصبحت تحت سيطرة البرتغاليين ومن بعدهم الهولنديين والإنجليز، وقد أدى هذا التحول إلى إضعاف مراكز تجارية عريقة مثل البندقية، بينما ارتفعت نجوم موانئ جديدة على ساحل المحيط الأطلسي مثل لشبونة، إذ تحولت الأخيرة إلى مركز مالي عالمي بسبب تراكم رؤوس الأموال من تجارة الفضة والتوابل.

كما أن تطور قوانين الشركات والإفلاس وفر إطاراً قانونياً أكثر وضوح وملائمة للأعمال التجارية، فلم تكن رحلة كريستوفر كولومبوس² عام 1492 بأقل أهمية (كريستيان، 2019: 224-227)، وإن اختلفت في طبيعتها ونتائجها، فاكتشاف العالم الجديد أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته بالاقتصاد الأطلنطي الذي ربط بين ثلاث قارات في دائرة تجارية واحدة، وقد تجلّى هذا الربط في ظاهرة مثلث التجارة عبر المحيط الأطلسي، إذ كانت السفن الأوروبية تنقل البضائع المصنوعة إلى إفريقيا، ثم تنقل العبيد إلى مستعمرات العالم الجديد، لتعود محملة بالقطن والسكر والتبغ إلى الموانئ الأوروبية، وقد ولدت التجارة تراكمًا ماليًا هائلاً في موانئ مثل بريستول³ وليفربول، إذ تحولت تلك المدن من موانئ صيد صغيرة إلى مراكز تجارية كبرى، وظهرت طبقة جديدة من التجار الذين جمعوا ثروات طائلة من خلال الاستثمار في هذه التجارة متعددة المراحل، ولم تكن هذه العمليات منفصلة عن التطورات التكنولوجية في مجال بناء السفن والملاحة، إذ أدى ظهور السفن

¹ فاسكو دي غاما: مستكشف برتغالي شهير، ولد حوالي عام 1460 في مدينة ساينس بالبرتغال، وتوفي في عام 1524 في مدينة كوتشي بالهند إثر إصابته بالمalaria. عُرف بكونه أول من ربط أوروبا بالهند بحرًا عبر رأس الرجاء الصالح. ينظر: محمد عبدالله الجندي، الدعوة الإسلامية في الهند العصر الذهبي للدولة المغولية، دار الثقافة الروسية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2025م، ص105.

² كريستوفر كولومبوس ولد في مدينة جنوة عام 1451، واكتسب لقب "أميرال البحر والمحيط" بعد رحلاته التاريخية التي ربطت بين العالم القديم والجديد عام 1492، نشأ في عائلة متواضعة وعمل بالبحر منذ صغره، ليصبح ملاحاً ومستكشفاً شهيراً بفضل تمويل إسبانيا لرحلاته. ينظر: Columbus, Christopher. "Journal of the First Voyage of Columbus." In Journal of Christopher Columbus (during his first voyage, 1492-93), and Documents Relating to the Voyages of John Cabot and Gaspar Corte Real, edited and translated by Clements R. Markham. London, Hakluyt Society, 1893, pp.15.

³ ميناء بريستول: يقع في جنوب غرب إنجلترا وأحد أبرز الموانئ الاستراتيجية في المملكة المتحدة، ويمتلك تاريخاً عريقاً يمتد من العصور الوسطى. يقع الميناء على ضفاف نهر أفون وقناة بريستول، وهو الميناء الوحيد في المملكة المتحدة الذي يوفر وصلات مباشرة برية وسكك حديدية، مما يجعله مركزاً رئيسياً للشحن وتداول البضائع، خاصة الفولاذ. ينظر: Minchinton, Walter. The Port of Bristol in the Eighteenth Century. Local History Pamphlets, no. 5, Bristol Branch of the Historical Association, University of Bristol, 1962, p1-18.

الشراعية الكبيرة مثل الكارافيل¹ والغليون² إلى تمكين الرحلات البحرية الطويلة، كما أن تحسين أدوات الملاحة مثل الأسطرلاب والبوصلة البحرية وابتكار طرق جديدة لحساب خطوط الطول والعرض، كلها ساهمت في تقليل مخاطر الملاحة وجعلت الرحلات التجارية عبر المحيطات أكثر قابلية للتوقع والاحتساب (صالح بك، 2023: 137-146).

وعلى الصعيد المؤسسي، شهدت الفترة تحولات عميقة في تنظيم النشاط الاقتصادي، إذ ظهرت أشكال جديدة للشركات تجاوزت النمط العائلي التقليدي، وكان أبرز هذه الأشكال الشركات المساهمة التي مثلت نقلة نوعية في تاريخ رأس المال، فشركة الهند الشرقية الهولندية، التي تأسست عام 1602، لم تكن مجرد كيان تجاري عادي، بل كانت تمثل دولة اقتصادية بامتياز، حيث منحها البرلمان الهولندي حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات وتأسيس المستعمرات (أنشان، 2025: 278-283)، وقد سمح نظام الأسهم القابلة للتداول لتلك الشركة بجمع رأس مال هائل تجاوز أي إمكانيات كانت متاحة من قبل، كما أن نظام المسؤولية المحدودة شجع عدداً كبيراً من المستثمرين من مختلف الفئات الاجتماعية على المشاركة في تمويل المشاريع التجارية عالية المخاطر، وقد انتشر هذا النموذج في أنحاء أوروبا، إذ ظهرت شركات مماثلة مثل شركة الهند الشرقية البريطانية (آل خليفة، 2022: 143-171)، مما أدى إلى ظهور أولى البورصات المنظمة في أمستردام ولندن، إذ كانت تتداول ليس فقط أسهم هذه الشركات، بل أيضاً سندات الحكومة وعقود السلع الآجلة، مما يشير إلى تعقيد متزايد في الأدوات المالية وآليات السوق.

وقد ارتبطت تلك التطورات المؤسسية بتطورات موازية في النظام المصرفي وأدوات الائتمان، إذ شهدت مدن مثل جنوة³ وأمستردام⁴ تطوراً ملحوظاً في الخدمات المصرفية، ففي أمستردام، لم يكن مصرف المدينة مجرد مكان لإيداع الأموال، بل كان مؤسسة مالية متطورة تقوم بإصدار عملة موحدة ومعتمدة، وتقدم قروضاً للحكومة والشركات، وتدير نظام التحويلات المالية الدولية، وقد أدى ظهور سوق الصرف الأجنبي إلى تسهيل عمليات الدفع الدولية (عبدالكريم، 2010: 14-18)، كما أن تطور نظام الكمبيالات والسندات قصيرة الأمد سمح بتحويل الديون وتداولها، مما وفر السيولة اللازمة لتمويل التجارة بعيدة المدى. ولم تكن تلك التطورات المالية منفصلة عن التحولات الفكرية والقانونية، إذ أدى ظهور مفاهيم مثل الملكية الفردية المطلقة وحرية

¹ الكارافيل: سفينة خفيفة سريعة ذات صاريين، وأشرعتها مربعة، وتزن (٢٠٠) طن، وهي قادرة على الإبحار قريباً من الساحل، وعلى اختراق المستنقعات الساحلية، وتتلاءم بشكل جيد مع رياح الأطلسي. عمر سلهم آل صالح بك، الحركة الصليبية في ساحل شرق إفريقيا والحبشة، دار البشير للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2023م، ص137.

² الغليون: سفينة قتال شراعية كبيرة بثلاثة صوار أو أربعة، ومسلحة بصفين من المدافع في طابقين من كل جانب. ينظر: محمد محمد كذلك، عالم السفن، د.ن الطبعة الأولى، 2018م، ص164.

³ جنوة: مدينة ساحلية تاريخية تقع شمال غرب إيطاليا، تُعد مركزاً اقتصادياً وميناءً تجارياً رئيسياً. تشتهر بتاريخها البحري العريق، وأزقتها الضيقة.

⁴ أمستردام: أكبر مدينة في هولندا، تقع في مقاطعة شمال هولندا غرب البلاد تعتبر مركزاً تجارياً، ثقافياً، ومالياً عالمياً.

التعاقد إلى خلق بيئة قانونية مواتية للنشاط الاقتصادي، كما أن تطور قوانين الشركات والإفلاس وفر إطاراً قانونياً أكثر استقراراً للأعمال التجارية، وقد تجلّى ذلك التكامل بين العوامل المختلفة في نمو الموانئ التي استفادت ليس فقط من موقعها الجغرافي المتميز، بل أيضاً من الاستقرار السياسي النسبي وإصلاحات النظام المالي بعد ثورة 1688، حيث أسس مصرف إنجلترا عام 1694 ليسهم في استقرار النظام النقدي وتمويل حروب التوسع الاستعماري (عبدالله، 2019: 55-73).

لم تكن تلك التحولات من دون تداعيات اجتماعية عميقة، إذ أدت إلى بروز طبقة جديدة من التجار والماليين الذين أصبحوا يمتلكون نفوذاً اقتصادياً وسياسياً متزايداً، متحدّين بذلك الهيمنة التقليدية للنبلاء ومالكي الأراضي، وقد تجلّى هذا التحول في صعود عائلات مصرفية مثل عائلة فوجر¹ في ألمانيا، التي لم تكن تقدم القروض للأباطرة والأمراء فحسب، بل كانت تتحكم في مناجم الفضة والنحاس وتدير شبكة مصرفية تمتد من بودابست² إلى أنتويرب³ (الأوجلي، 2025: 7)، كما أن تطور أسواق السلع الأساسية أدى إلى ظهور أشكال أولية للتبادل التجاري المنظم، إذ تم تحديد الأسعار بناء على آلية العرض والطلب بدلاً من القيود التقليدية، وقد ساهم تدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد، وخاصة من مناجم بوتوسي في بيرو وبعض المناطق المكسيكية، في تغيير هيكل الأسعار في أوروبا، مما أدى إلى ما عرف بثورة الأسعار⁴ خلال القرن السادس عشر، والتي كان لها آثار اجتماعية عميقة تمثلت في تآكل دخول الطبقات ذات الدخل الثابت وتقوية مركز الطبقات التجارية والصناعية الناشئة (مصطفى، 1985: 75). ولم تقتصر هذه التحولات على القطاع الحرفي بل امتدت إلى الزراعة إذ شهد الريف الأوروبي ابتداءً من القرن السادس عشر وخصوصاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر عمليات مسح وتسييج واسعة للأراضي طالت ملايين الهكتارات في أنكلترا وسكتلندا.

وبالتالي، يمكن القول إن الأسس الهيكلية للثورة التجارية لم تكن محصورة في مجال واحد، بل كانت شبكة معقدة من التفاعلات بين العوامل الجغرافية والتكنولوجية والمؤسسية والمالية، إذ غدت كل منها الأخرى في حلقة متصاعدة من التطور.

¹ عائلة فوجر: أسرة ألمانية تاريخية بارزة من أوغسبورغ، اشتهرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كمصرفيين دوليين وتجار أرسنقراطيين، سيطرت العائلة على اقتصاد أوروبا بفضل ثروتها الهائلة.

² بودابست: عاصمة المجر وأكبر مدنها، تأسست عام 1873 على الضفة الغربية لنهر الدانوب وتشتهر بمعالمها التاريخية، هندستها المعمارية.

³ أنتويرب: ثاني أكبر مدينة في بلجيكا، تُعد مركزاً عالمياً رئيسياً للتجارة وتضم واحداً من أكبر الموانئ البحرية في أوروبا.

⁴ ثورة الأسعار: موجة تضخم اقتصادي وارتفاع حاد ومستمر في أسعار السلع والخدمات شهدتها أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر سببها الرئيسي تدفق المعادن النفيسة من المكسيك وبيرو.

المبحث الثاني: تراكم رأس المال الأولي وإعادة هيكلة علاقات الإنتاج

يشكل تحليل عملية تراكم رأس المال الأولي وإعادة هيكلة علاقات الإنتاج المدخل الأساسي لفهم التحول الجوهري من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى الاقتصاد الرأسمالي الناشئ، إذ مثلت الثورة التجارية الحاضنة التي ولدت فيها هذه التحولات الجذرية، فلم يكن هذا التراكم مجرد عملية جمع للثروة النقدية، وإنما كان ظاهرة معقدة تجلت في إعادة توجيه الفائض الاقتصادي نحو قنوات منتجة، وتحويل العلاقات الاجتماعية التقليدية المرتبطة بالأرض والحرفة إلى علاقات قائمة على السوق والعمل المأجور (جبران، 2020: 8-19)، وقد اتخذ هذا التراكم أشكالاً متعددة، كان أبرزها ذلك الناتج عن التجارة البعيدة المدى التي ولدت أرباحاً خيالية لم تكن متاحة في الاقتصاد المحلي التقليدي، إذ استطاع تجار مدن مثل أنتويرب وأمستردام وليفربول تحقيق أرباح تجاوزت 400% في رحلاتهم التجارية إلى جزر التوابل في جنوب شرق آسيا، كما شكل تدفق الفضة من مناجم بوتوسي في بيرو وزاكاتيكا في المكسيك، طفرة نقدية غير مسبقة أدت إلى تضخم هائل في الأسعار لكنها وفرت في الوقت نفسه السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية الجديدة (سي آلن، 2022: 28-33)، ولم تكن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي سوى حلقة أخرى في هذه السلسلة من التراكم البدائي، فأدى ذلك إلى أرباح طائلة لمالكي المزارع في البرازيل ومنطقة الكاريبي، وممولين التصنيع في المدن الأوروبية.

لقد أدى هذا التراكم النقدي الهائل إلى تحول جذري في هيكل علاقات الإنتاج، إذ ظهر ما عرف بنظام المشاغل أو النظام المنزلي كمرحلة انتقالية حاسمة بين الحرف التقليدية والمصنع الحديث، ففي صناعة الصوف في إنجلترا، لم يعد النساجون والحائكون يعملون بشكل مستقل كما في نظام الطوائف الحرفية، بل أصبحوا يعملون لحساب تجار رأسماليين كانوا يزودونهم بالمواد الخام ويشترون إنتاجهم بأجور تحدد سلفاً، مما أدى إلى تحول هؤلاء الحرفيين من منتجين مستقلين إلى عمال بأجر، وإن كانوا لا يزالون يعملون في منازلهم، وقد تجلّى هذا النظام بوضوح في مقاطعة يوركشاير¹، حيث سيطر تجار من لندن وبريستول على عملية إنتاج وتوزيع القماش الصوفي، متحكمين في الأسعار وشروط العمل، ومحولين الحرفيين إلى مجرد أجراء في سلسلة إنتاج طويلة (سيلفر، 2024: 140-155).

لم تقتصر هذه التحولات على المجال الحرفي، بل امتدت إلى القطاع الزراعي إذ شهد الريف الأوروبي عملية مسح وتسييج للأراضي طالبت ملايين الهكتارات، خاصة في إنجلترا واسكتلندا بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، فقوانين تسييج الأراضي صدرت بأعداد كبيرة، خاصة بعد عام 1760، لم تكن مجرد تغيير في نظام الملكية، بل كانت ثورة اجتماعية حقيقية حولت الأراضي إلى ملكيات خاصة مسيجة، وأجبرت آلاف الفلاحين على الهجرة إلى المدن (برمنز، 2024: 178) مما وفر يداً عاملة رخيصة للصناعة الناشئة،

¹ مقاطعة يوركشاير: أكبر مقاطعة تاريخية في شمال شرق إنجلترا، تشتهر بتنوع تضاريسها بين تلال البيناين غرباً وسواحل بحر الشمال شرقاً.

وقد ارتبطت هذه العملية بتغيير في نمط الإنتاج الزراعي نفسه، إذ تحول نمط الإنتاج الزراعي وأصبحت الأراضي تستغل للزراعة التجارية، وظهرت مزارع متخصصة في تربية الأغنام لإنتاج الصوف، أو في زراعة القمح لتزويد الأسواق الحضرية، مدعومة باستثمارات من التجار الذين حولوا جزءاً من أرباحهم التجارية إلى استثمارات زراعية، وكان للتدفق الهائل للثروات من المستعمرات آثار عميقة على الهيكل المالي عائلة روتشيلد والائتماني في أوروبا، إذ ظهرت أشكال جديدة من الاستثمار غير المباشر، وتطورت أسواق رأس المال بشكل ملحوظ، ففي هولندا، أدى تداول أسهم شركة الهند الشرقية إلى ظهور سوق ثانوية نشطة، كما أن تطور سوق السندات الحكومية والشركات خلق آليات جديدة لتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة، فأدت عائلات مصرفية مثل عائلة روتشيلد¹ لاحقاً دوراً محورياً في تمويل الحروب والمشاريع الصناعية، مستفيدة من الشبكات المالية الدولية التي امتدت عبر القارة (الأمير، 2023: 2-19) كما أدى تراكم رأس المال إلى تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل شبكات القنوات المائية في هولندا وفرنسا، والتي سهلت نقل البضائع وخفضت تكاليف النقل، وشق الطرق وتعبيدها الذي تقدم بشكل ملحوظ في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر، مما سهل حركة المواد الخام والمنتجات المصنعة بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية، وارتبطت تلك التحولات الاقتصادية بتغيرات عميقة في البنى الاجتماعية والفكرية، كما ظهرت ثقافة استهلاكية جديدة، تمثلت في الإقبال على شراء اللوحات الفنية والأثاث الفاخر والمنازل الواسعة، مما حفز بدوره الإنتاج في قطاعات صناعية جديدة، ولم تكن الكنيسة بمنأى عن تلك التحولات، إذ شهدت ظهور تفسيرات جديدة للتعاليم المسيحية، خاصة في المناطق البروتستانتية، مجدت العمل والادخار والكفاءة، وشكلت إطاراً أيديولوجياً داعماً للنشاط الرأسمالي الناشئ (باجيلان، 2020: 31-45) وبالتالي، لم يكن تراكم رأس المال الأولي مجرد ظاهرة اقتصادية بحتة، وإنما كان عملية شاملة أعادت تشكيل المجتمع الأوروبي من جذوره، مهينة الظروف لقيام الثورة الصناعية وتحول الرأسمالية من طورها التجاري إلى طورها الصناعي.

المبحث الثالث: الإطار القانوني والفكري للحاضنة الرأسمالية

يمثل التحول في الأطر الفكرية والمؤسسية خلال عصر الثورة التجارية، الإطار الحاضن الذي أضفى الشرعية على الممارسات الاقتصادية الجديدة ومهد الطريق لولادة النظام الرأسمالي، إذ شهدت القارة الأوروبية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر تحولات عميقة في المنظومة القيمية والأنظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي (محمد، 2023: 1-17)، فقد تراجعت تدريجياً تلك النظرة الكنسية التقليدية التي كانت تحظر الربا وتعتبر سعر الفائدة محرماً، والتي نظرت إلى الربح التجاري بشيء من الريبة باعتباره نزعة جشع تتعارض مع التعاليم المسيحية، وحلت محلها رؤية جديدة مجّدت الادخار والعمل والكفاءة الإنتاجية، وقد

¹ عائلة روتشيلد: عائلة يهودية ثرية أصلها من فرانكفورت، تأسست على يد المستشار المالي ماير أمشيل روتشيلد (1744-1812).

تجلى هذا التحول الفكري بوضوح في كتابات مثل برناردينو دا سيبينا¹ من فلورنسا الذي حاول التوفيق بين التعاليم المسيحية وأخلاقيات المال والعدالة الاقتصادية، ثم تطور لاحقاً في الفكر الكالفيني² الذي رأى في النجاح المالي علامة على نعمة الله واصطفائه (فهمني، 2009: 33-36)، مما وفر غطاء أيديولوجياً للنشاط الاقتصادي، ولم تكن تلك التحولات مجرد تطورات نظرية، بل انعكست في الممارسة اليومية إذ أصبح الادخار والاستثمار وقيم التنظيم والعقلانية جزءاً من النسق الثقافي للمجتمعات البروتستانتية في شمال أوروبا، مما هيأ البيئة المناسبة لظهور ما وصفه فيما بعد ماكس فيبر³ بـ "الروح الرأسمالية" (عدني، 2013: 203-204).

على الصعيد النظري الاقتصادي، شهدت الفترة ولادة مدرسة المركنتيلية⁴ أو المدرسة التجارية التي قامت على فكرة أن ثروة الأمة تُقاس بكمية الذهب والمعادن الثمينة التي تمتلكها. (حداد، 2020: 5-8) وقد مثلت هذه المدرسة الإطار الفكري الأول الذي أطر سياسات الدولة الاقتصادية في خدمة التراكم الرأسمالي، وقد تجلت تطبيقات تلك الأفكار في السياسات الاقتصادية للدول الأوروبية، إذ فرضت إسبانيا قيوداً صارمة على تصدير الذهب والفضة، بينما اتبعت فرنسا تحت إدارة كولبير⁵ سياسة صناعية طموحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الصادرات، فيما طبقت إنجلترا قوانين الملاحة الشهيرة التي حصرت تجارتها مع مستعمراتها على السفن الإنجليزية فقط، ولم تكن تلك السياسات مجرد إجراءات اقتصادية، وإنما كانت جزءاً من رؤية شاملة لتعزيز قوة الدولة واثرائها في إطار تنافس دولي محتدم، إذ أصبح التراكم النقدي هدفاً استراتيجياً تسعى إليه الدول من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري وتكديس المعادن النفيسة (جالبرت، 2000: 173-177).

أما على الصعيد القانوني والمؤسسي، فقد شهدت تلك الفترة تطورات جوهرية في مفهوم الملكية الفردية وحمايتها، إذ تحولت الملكية من حق إقطاعي مقيد بالالتزامات الإقطاعية إلى حق فردي مطلق، وتجلى هذا التحول في إنجلترا من خلال تطور سلسلة من القضايا القضائية التي قيدت سلطة التاج في مصادرة الممتلكات، وصولاً إلى قانون الامتيازات لعام 1624 الذي حدد بشكل واضح حقوق المخترعين وأصحاب الملكية الفكرية (فراقة، 2021: 3-5)، وفي هولندا، أسهم تطور نظام التسجيل العقاري وحماية الدائنين في

¹ برناردينو دا سيبينا: قديس كاثوليكي إيطالي، اشتهر بكونه واعظاً متجولاً في القرن الخامس عشر، عُرف بإصلاحاته الدينية، ومحاربة الرذائل، والتبشير بعبادة اسم يسوع المقدس، وتم إعلانه قديساً عام 1450.

² الفكر الكالفيني: هو مذهب بروتستانتي إصلاحي أسسه اللاهوتي الفرنسي جون كالفن في القرن السادس عشر، يتمحور حول سيادة الله المطلقة.

³ ماكس فيبر (1864-1920): عالم اجتماع، اقتصاد، وتاريخ ألماني بارز، ويعد أحد الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث.

⁴ مدرسة المركنتيلية: مدرسة فكرية وسياسة اقتصادية أوروبية سادت بين القرنين الـ16 والـ18، تقوم على تدخل الدولة لزيادة ثروتها عبر تعظيم الصادرات وتقليل الواردات.

⁵ جان باتيست كولبير (1619-1683): رجل دولة فرنسي، شغل منصب وزير مالية الملك لويس الرابع عشر، ويعتبر مؤسس المذهب التجاري الفرنسي عمل على تنظيم الاقتصاد الفرنسي عبر فرض رسوم جمركية، دعم الصناعة، وتنمية الأسطول البحري.

استقرار المعاملات المالية، بينما أدى ظهور مفهوم الشخصية الاعتبارية للشركات إلى فصل مسؤولية المساهمين عن ديون الشركة، مما شجع على الاستثمار في المشاريع الكبرى متعددة المخاطر، وقد تجلّى هذا التطور المؤسسي في قضية شركة الهند الشرقية البريطانية¹ التي حصلت على موافقة ملكية منحها شخصية قانونية مستقلة، وأصبحت سندات وأسهامها تتداول في بورصة أمستردام بشكل منتظم، مما مثل نقلة نوعية في تاريخ تطور الشركات الرأسمالية.

لم تكن الملكية الوطنية الصاعدة مجرد متفجر على هذه التحولات، بل أدت دوراً محورياً في صياغة الأطر القانونية والتشريعية التي أطرت النشاط الاقتصادي، إذ عملت على توحيد الأسواق الداخلية من خلال إزالة الحواجز الجمركية بين المقاطعات، وإصدار عملات موحدة، وتطوير نظام قضائي موحد لحسم المنازعات التجارية، وقد تجلّى هذا الدور بشكل واضح في سياسات هنري الرابع² في فرنسا الذي شجع صناعة الحرير (دانيال، 2023: 145-155)، وفي إنجلترا حيث وضعت قوانين تصنيف العمالة التي نظمت علاقات العمل، وفي بروسيا حيث أسس فريدريك الأول³ نظاماً ضريبياً موحداً شجع النشاط الاقتصادي، كما أدت الدولة دوراً حاسماً في حماية المصالح التجارية في الخارج من خلال إبرام المعاهدات التجارية وإنشاء القنصليات في الموانئ الأجنبية، وتقديم الدعم العسكري لشركات التجارة في مواجهة المنافسين الأوروبيين والقوى المحلية في آسيا وإفريقيا، وارتبطت تلك التحولات المؤسسية بتطورات موازية في النظام المالي والنقدي، إذ شهدت الفترة ولادة المصارف المركزية الأولى مثل مصرف إنجلترا الذي تأسس عام 1694، والذي لم يقدم القروض للحكومة فحسب، بل قام بتنظيم عرض النقود وإصدار الأوراق النقدية المعتمدة، مما وفر استقراراً نقدياً مهماً للنشاط الاقتصادي (نابليون، 2021: 199) وفي فرنسا، أسس جون لو⁴ مصرف الملكي الذي حاول إصلاح النظام المالي⁵، ورغم فشله الذريع فإن تجربته أظهرت أهمية النظام المصرفي المركزي في إدارة الاقتصاد الوطني، كما أدى تطور أسواق رأس المال إلى ظهور أدوات مالية

¹ شركة الهند الشرقية البريطانية (EIC): شركة مساهمة تأسست عام 1600 بموجب ميثاق ملكي إنجليزي لاحتكار التجارة في المحيط الهندي. تطورت من مشروع تجاري لتوابل والأقمشة إلى قوة استعمارية عسكرية سيطرت على مساحات واسعة من الهند وجنوب شرق آسيا، وتم حلها عام 1874 بعد نقل سلطاتها للتاج البريطاني.

² هنري الرابع (1553-1610): ملك فرنسا عُرف بلقب "الملك الصالح هنري"، أنهى الحروب الدينية الفرنسية عبر اعتناق الكاثوليكية وإصدار مرسوم نانت للتسامح (1598)، كان حاكماً محبوباً عمل على تعزيز الاقتصاد والاستعمار، وابتُغِل عام 1610.

³ فريدريك الأول (1657-1713): أول ملك لبروسيا عرف برعايته للفنون، والعلوم.

⁴ جون لو (1671-1729): اقتصادي اسكتلندي ومبتكر مالي، أسس المصرف العام في فرنسا (الذي تحول لاحقاً إلى المصرف الملكي)، وطوّر استخدام النقود الورقية كبديل عن العملات المعدنية، وكانت أفكاره المالية سبباً في نشوء أزمة "فقاعة الميسيسيبي" الشهيرة. ينظر: ماكس فيبر، مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي، تر: ابتسام خضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2021، ص 83.

⁵ تأسس المصرف الملكي على يد جون لو في إطار محاولة طموحة لإصلاح النظام المالي الفرنسي من خلال التوسع في استخدام النقود الورقية كوسيلة لتوفير السيولة وتحريك عجلة الاقتصاد، كما سعى إلى توحيد إدارة المالية العامة والدين الحكومي عبر دمج إدارة الضرائب والاحتكارات التجارية في كيان واحد. ينظر: ماكس فيبر، مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي، ص 84.

جديدة مثل الأوراق التجارية وسندات الدين الحكومي، التي أصبحت تتداول في بورصات منظمة، مما وفر آليات أكثر تعقيداً لتحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة، وبالتالي فقد شكلت تلك التحولات الفكرية والمؤسسية المتشابكة الإطار الحاضن الذي سمح للثورة التجارية أن تتحول من مجرد توسع في النشاط التجاري إلى نظام اقتصادي جديد، حيث وفرت الشرعية الأيديولوجية والحماية القانونية والبنية المؤسسية اللازمة لاستمرار وتطور النشاط الرأسمالي.

المبحث الرابع: تشكل النظام الاقتصادي العالمي وتداعياته

يمثل التكامل بين مخرجات الثورة التجارية والرأسمالية الناشئة لحظة حاسمة في التشكيل التاريخي للنظام الاقتصادي العالمي، إذ أدى تفاعل العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية إلى بروز نمط جديد من التبادل غير المتكافئ بين المركز الأوروبي والأطراف في القارات الأخرى، فقد ولدت الدوائر التجارية المتشابكة نظاماً عالمياً مترابطاً للمرة الأولى في التاريخ، تقوم علاقاته على تدفقات غير متماثلة للمواد الخام والسلع المصنعة ورؤوس الأموال، إذ تحولت مناطق شاسعة في الأمريكتين وإفريقيا وآسيا إلى مورد للمواد الأولية وسوق لتصريف السلع الأوروبية، وقد تجلّى هذا النظام الجليّ في تطور شبكة التجارة الثلاثية التي ربطت بين موانئ ليفربول وبريستول في أوروبا، وساحل العبيد في غرب إفريقيا (عرقوب، 2018: 116-133)، إذ كانت السفن تنقل السلع المصنعة إلى إفريقيا، ثم تنقل العبيد إلى العالم الجديد، لتعود محملة بالمنتجات الزراعية التي تُصنع في أوروبا ويُعاد تصدير جزء منها، ولم تكن تلك الدائرة مجرد تبادل سلعي، بل كانت نظاماً اقتصادياً متكاملًا ولّد أنماطاً جديدة من التخصص الإقليمي، إذ تخصصت مناطق مثل البرازيل وجزر الأنتيل¹ في إنتاج السكر باستخدام العمالة المستعبدة، بينما ركزت مناطق في آسيا على إنتاج المنسوجات القطنية، فيما تحولت أجزاء من إفريقيا إلى مورد أساسي للعمالة القسرية، مما أدى إلى إعادة هيكلة جذرية للأنماط الإنتاجية التقليدية في هذه المناطق، وقد تركزت الثروة والسلطة الاقتصادية في ذلك النظام العالمي الناشئ في مراكز أوروبية محددة، إذ استطاعت كل من هولندا وإنجلترا ثم بريطانيا العظمى لاحقاً توظيف آليات ذلك النظام لصالحها من خلال تطوير تركيبة مؤسسية ومالية متقدمة، ففي هولندا، أدى تطور سوق الأوراق المالية في أمستردام وانتشار البنوك وشركات التأمين إلى خلق بيئة مالية متطورة جذبت رؤوس الأموال من جميع أنحاء أوروبا، بينما استفادت إنجلترا من استقرارها السياسي النسبي بعد الثورة المجيدة² (عبدالله، 2019: 55-73) وتطور نظامها المصرفي مع تأسيس بنك إنجلترا لتصبح القوة المالية والبحرية المهيمنة في القرن الثامن عشر. وقد انعكس هذا التمرکز للثروة في التحول العمراني والثقافي لتلك المدن، مما يدل على تحول مركز الثقل الاقتصادي من جنوب أوروبا إلى شمالها الغربي،

¹ جزر الأنتيل: أرخبيل ضخم يشكل الجزء الأكبر من جزر الهند الغربية، يقع بين البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي وخليج المكسيك. تشكل قوساً هلالياً يمتد من أمريكا الشمالية إلى الجنوبية.

² الثورة المجيدة حدث سياسي كبير أطاح بالملك الكاثوليكي وجاء بابنته البروتستانتية مما رسخ الحكم الدستوري.

وأحدث هذا التحول الاقتصادي تغييرات عميقة في البنى الاجتماعية الأوروبية، حيث برزت طبقة جديدة من التجار والصناعيين والماليين أصبحت تتمتع بنفوذ اقتصادي وسياسي متزايد على حساب النبلاء الإقطاعيين التقليديين. وقد تجلّى هذا التحول الاجتماعي في صعود عائلات تجارية مثل عائلة ميديشي¹ في فلورنسا التي تحولت من النشاط التجاري إلى التمويل المصرفي وحتى الوصول إلى البابوية (عبيد، 2024: 238-248)، وعائلة فوجر في ألمانيا التي سيطرت على تجارة الفضة والنحاس وتمويل الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وعائلة روتشيلد لاحقاً التي أقامت شبكة مصرفية دولية، ولم يقتصر ذلك التحول على النخب، بل شمل أيضاً طبقة وسطى متنامية من أصحاب المحال والحرفيين والموظفين الذين استفادوا من توسع الاقتصاد النقدي وانتشار قيم الاستهلاك، إذ ظهرت في لندن وأمستردام وباريس محال تجارية متخصصة ومقاهٍ أصبحت أماكن للاجتماعات التجارية وتبادل الأخبار، كما تطورت أنماط استهلاكية جديدة شملت اقتناء السلع الفاخرة والتحف الفنية والكتب، مما يدل على تحول ثقافي أوسع رافق التحول الاقتصادي.

لم تكن تلك التحولات مجتمعة سوى تمهيداً للقفزة النوعية التالية المتمثلة في الثورة الصناعية، حيث وجدت في الرأسمالية التجارية الموروثة عن الثورة التجارية رأس المال والبنية التنظيمية والسوق العالمية اللازمة لانطلاقها (الخضير، 2020: 244)، فالتطورات التقنية في صناعة النسيج في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر، لم تكن لتنتشر لولا وجود رأس المال المجمع من التجارة والبنية التحتية التسويقية القادرة على توزيع الإنتاج على نطاق واسع، كما أن تطوير تقنيات تعدين الفحم وصهر الحديد استفاد من الخبرات الإدارية والتنظيمية التي طورتها شركات التجارة الكبرى، بينما كانت شبكات التوزيع العالمية التي أنشأها التجار ضرورية لتصريف الإنتاج المتزايد للصناعات الناشئة، وبالتالي، يمكن القول إن التشابك بين مخرجات الثورة التجارية والرأسمالية الناشئة لم يكن مجرد تراكم كمي للثروة، بل كان تحولاً جوهرياً أعاد تشكيل الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للعالم، فقد خلقت تلك التحولات الديناميكيات التي ستقود لاحقاً إلى الثورة الصناعية وتوسع الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر، كما أوجدت التناقضات والصراعات التي ستشكل سمات النظام الرأسمالي في مراحل تطوره اللاحقة، فالتكامل بين العوامل المختلفة - الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية - خلال هذه الفترة لم يهيئ فقط لقيام الرأسمالية الصناعية، بل شكل أيضاً الإطار التاريخي الذي ستدور في إطاره الكثير من الصراعات والتحديات التي ميزت تطور النظام الاقتصادي العالمي في القرون التالية.

¹ عائلة ميديشي: سلالة مصرفية وسياسية إيطالية نافذة نشأت في فلورنسا، وحكمت المدينة ومعظم مناطق توسكانا بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، بفضل ثروتهم الهائلة من المصرفية ورعايتهم للفنون، أصبحوا رمزاً لعصر النهضة، وأنجبوا بابوات وملكات، وساهموا في إطلاق نهضة فنية وثقافية.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث حول الثورة التجارية وأثرها في نشأة الرأسمالية الأوروبية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن الاكتشافات الجغرافية الكبرى أسهمت في تحويل مركز الثقل الاقتصادي من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، مما أدى إلى صعود قوى أوروبية جديدة مثل البرتغال وإسبانيا ثم هولندا وإنجلترا على حساب المراكز التقليدية في إيطاليا، كما مثلت الابتكارات المؤسسية والمتمثلة في ظهور الشركات المساهمة ونظام المسؤولية المحدودة حجر الزاوية في تجميع رؤوس الأموال وتوزيع المخاطر، مما مكن من تمويل المشاريع التجارية الكبرى وعابرة القارات، وقد أدى تدفق المعادن النفيسة من العالم الجديد، وخاصة الفضة، إلى حدوث طفرة نقدية وتضخم هائل في أوروبا، ساهم في إعادة توزيع الثروة لصالح الطبقات التجارية الناشئة على حساب الطبقات التقليدية ذات الدخل الثابت، كما ساهمت شبكات التجارة العالمية، وخاصة تجارة المثلث التي ربطت بين أوروبا وإفريقيا والأمريكتين، في عملية التراكم البدائي لرأس المال من خلال تحقيق أرباح خيالية من تجارة السلع والعبيد، وأدت الثورة التجارية إلى إعادة هيكلة عميقة لعلاقات الإنتاج، حيث ظهر نظام المشاغل أو النظام المنزلي كمرحلة انتقالية بين الحرف التقليدية والمصنع الحديث، مما قوض نظام الطوائف تدريجياً، في حين ساهمت تحولات الفكر الاقتصادي، من خلال أفكار المدرسة الماركنتيلية والتأثيرات الكالفينية، في إضفاء الشرعية على النشاط الاقتصادي القائم على الربح والادخار، مما شكل ما يعرف بـ "الروح الرأسمالية"، كما أدت الملكية الوطنية الصاعدة دوراً محورياً في دعم عملية التراكم الرأسمالي من خلال سن التشريعات التي تحمي الملكية الخاصة، وتوحيد الأسواق الداخلية، وتقديم الدعم العسكري والسياسي لشركات التجارة الخارجية، بينما أدى تطور البنى المالية والمصرفية، مع ظهور المصارف المركزية وأسواق الأوراق المالية المنظمة، إلى توفير السيولة والاستقرار النقدي اللازمين لدعم التوسع الاقتصادي وخلق آليات انتمائية متطورة، وقد أسفرت هذه التحولات المتكاملة عن نشوء نظام اقتصادي عالمي مترابط لكنه غير متكافئ، قام على التخصص الإقليمي والتبادل غير المتكافئ بين المركز الأوروبي والأطراف في القارات الأخرى، لتشكل الرأسمالية التجارية التي ولدت من رحم الثورة التجارية الحاضنة الأساسية للثورة الصناعية، حيث وفرت رأس المال والبنية التنظيمية وشبكات التوزيع العالمية التي مكنت من التحول إلى الرأسمالية الصناعية، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يُوصى بتشجيع الدراسات المقارنة بين التجربة الأوروبية في الثورة التجارية وتجارب الحضارات الأخرى التي شهدت تحولات تجارية مماثلة، للكشف عن الأنماط العالمية في تشكل النظم الاقتصادية، كما يُوصى بتعميق البحث في البعد الاجتماعي والثقافي للثورة التجارية، من خلال دراسة تأثير التحولات الاقتصادية في البنى الأسرية والعلاقات بين الجنسين وأنماط العيش في المجتمعات الأوروبية خلال تلك الفترة، مع ضرورة دراسة التأثيرات البيئية للثورة التجارية وتحليل الكلفة البيئية للتوسع الاقتصادي والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية الذي رافق نشأة الرأسمالية الأوروبية، كما ينبغي تحليل الدور الذي أدته المعرفة والتقنيات المستوردة من الحضارات

غير الأوروبية في تمكين الثورة التجارية، وإعادة قراءة هذه الفترة من منظور التبادل الثقافي والمعرفي العالمي، وأخيراً فإن من الضروري الاستفادة من الدروس التاريخية للثورة التجارية في فهم تحولات الاقتصاد العالمي المعاصر، وخاصة في ظل العولمة والثورة الرقمية والتحول باتجاه اقتصاد المعرفة.

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية (غير المنشورة)

- 1- فراقه رمضان، 2021، حماية المستهلك من خلال حقوق الملكية الخاصة في التشريع الجزائري. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالما.
- 2- حداد محمد، 2020، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية

- آل خليفة عبدالله بن علي، 2022، شركة الهند الشرقية نشأتها قوتها أفولها 1858-1600. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 30، العدد 2.
- الأوجلي عطية صالح، 2025، من الأمان في المعابد إلى بنوك اليوم. مجلة إيلاف، العدد 8979.
- باجيلان أيوب محمد جاسم، 2020، الفكر الاقتصادي بين المسيحية والإسلام بين الأهداف والخصائص. مجلة الأكاديمية للتاريخ والدراسات، المجلد 2، العدد 1.
- جبران عبدالحليم محمد، 2020، دراسة قانون تناقض معدل الربح في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 49.
- سيلفر جيم، 2024م، الرأسمالية وإنتاج الفقر. تر: سوران قحطان، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 448-449.
- الشمري نادية جاسم كاظم، 2020، التطورات الصناعية في أوروبا 1870-1914 وانعكاساتها على دول العالم. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد 1.
- عبيد رفل حسن، 2024، عائلة ميديتشي والثورة الدينية في فلورنسا، المجلد 68، العدد 1.
- عرقوب عبدالسلام، 2018، تجارة الرقيق في أفريقيا في العصر الحديث. مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14.
- محمد علي حماد، 2023، طبقات المجتمع الأوروبي في ظل النظام الإقطاعي خلال العصور الوسطى. المجلة الليبية العالمية، العدد 69.
- Minchinton, Walter. **The Port of Bristol in the Eighteenth Century.** Local History Pamphlets, no. 5, Bristol Branch of the Historical Association, University of Bristol, 1962.

• Columbus, Christopher. "Journal of the First Voyage of Columbus." In **Journal of Christopher Columbus (during his first voyage, 1492-93), and Documents Relating to the Voyages of John Cabot and Gaspar Corte Real***, edited and translated by Clements R. Markham, London: Hakluyt Society, 1893.

ثالثاً: الكتب والمؤلفات المنشورة

- 1- الأمير عبدالله، 2023، آل روتشيلد والوطن القومي لليهود. الطبعة الأولى، مركز البيدر للدراسات والتخطيط.
- 2- أنشان لي، 2025، تاريخ العلاقات بين الصين وعمان. ج2، الطبعة الأولى، تر: رحاب محمود صبح، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 3- برمنز إوند سمرز، 2024، التيه تاريخ التجوال. الطبعة الأولى، تر: قيس الصديق أحمد، دائرة الثقافة والسياحة، أبو ظبي.
- 4- جالبرت جون كينيث، 2000، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر. الطبعة الأولى، عالم المعرفة، بيروت.
- 5- الجندي محمد عبدالله، 2025، الدعوة الإسلامية في الهند العصر الذهبي للدولة المغولية. الطبعة الأولى، دار عقل للنشر، دمشق.
- 6- الخضير خضير بن سعود، 2020، علم الاجتماع الصناعي. الطبعة الأولى، العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية.
- 7- دانيال جان مارك، 2023، تاريخ الاقتصاد العالمي. الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت.
- 8- سي آلن روبرت، 2022م، التاريخ الاقتصادي العالمي مقدمة قصيرة جداً. الطبعة الأولى، تر: محمد سعيد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للطباعة والنشر، القاهرة.
- 9- صالح بك عمر سلهم صديق سعيد، 2023، الحركة الصليبية في ساحل شرق أفريقيا والحبشة. الطبعة الأولى، دار البشير للطباعة والنشر، عمان.
- 10- عبد الكريم صلاح، 2010، النقود والمؤسسات والأسواق المالية. الطبعة الأولى، مؤسسة سفير للنشر، القاهرة.
- 11- عبدالله أحمد عبود، 2019، الثورة الجلييلة قراءة في أحداث ثورة انكلترا عام 1688. الطبعة الأولى، دار غيداء، عمان.
- 12- عدنني إكرام، 2013، سوسيولوجيا الدين والسياسة عند فيبر ماكس. الطبعة الأولى، مندى المعارف، بيروت.

- 13- فهمي عبدالقادر محمد، 2009، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري. الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- 14- كريستيان ديفيد، 2019، قصة الأصل. الطبعة الأولى، تر: محمد فتحي خضر، دار التنوير، القاهرة.
- 15- فيبر ماكس، 2021م، مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي. تر: ابتسام خضرا، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
- 16- مصطفى أحمد فريد، 1985، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية. الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة.
- 17- نابليون أنتوني، 2021، رجال الظل موسوعة التحكم في العقل. الطبعة الأولى، تر: ابراهيم محمد المالكي، منشورات دار المالكي للدراسات والاستشارات والترجمة.